

بيان المكتب الوطني 04 نونبر 2023

انعقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للعاملين بالتعليم العالي المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي يوم السبت 04 نونبر 2023 ابتداء من الساعة الحادية عشرة (11h) بمقر الجامعة الوطنية للتعليم بالرباط، في ظل ظروف وأوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة ومتأزمة على جميع المستويات تتميز:

دوليا:

- تمادي الكيان الصهيوني في الجرائم المقترفة ضد الإنسانية من خلال ارتكابه مجازر مروعة و محاولته شن إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني الأبي.
- استمرار تفاقم أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي ومحاولة تحميل تبعاتها من طرف دول الشمال لشعوب الجنوب وعلى رأسها الطبقة العاملة التي تناضل من أجل صد الهجوم على أوضاعها الاجتماعية

وطنيا:

استمرار سياسات الحكومات الصورية الخاضعة لتوصيات المؤسسات المالية الامبريالية وللتوجهات الكبرى التي تخدم مصالح كبار البورجوازيين والإقطاعيين، وتعميق معاناة الطبقات الشعبية من خلال ضرب قدرتها الشرائية عبر الرفع من الأسعار وتجميد الأجور، وتخلى الدولة عن مسؤولياتها في توفير الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، السكن....)، وهجومها المتواصل على الحريات العامة وحقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم المأجورين وكافة الفئات الشعبية (حق الإضراب، صندوق المقاصة، قمع الحركات الاحتجاجية، ضرب مكتسبات التقاعد، ضرب الاستقرار في العمل بالقطاع العام، إغلاق وحدات الإنتاج وتسريح العمال بالقطاع الخاص...)

قطاعيا:

محاولة الوزارة تمرير قانون أساسي يخشى أن يكون كمنيله في وزارة التربية الوطنية والذي يكرس الهشاشة في التعليم وتحميل الموظف تبعات فشل السياسات المتعاقبة للسياسة التعليمية.

إن المكتب الوطني وبعد وقوفه على كل القضايا المطروحة للنقاش يعلن ما يلي:

- إدانته للمجازر التي يرتكبها الكيان الصهيوني بدعم من العديد من الدول الامبريالية ضد الشعب الفلسطيني البطل، ويتواطؤ مع العديد من دول المنطقة ويطالب الدولة المغربية بإسقاط التطبيع.
- تشبثه بالجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي ضد كل أشكال البيروقراطية والفساد والريع النقابي.
- إدانته لقرار وزارة التربية الوطنية القاضي بإقصاء الجامعة الوطنية للتعليم ذات التمثيلية بالقطاع من الحوار بسبب رفض المصادقة على قانون محجف في حق الشغيلة التعليمية.
- تضامنه المبدئي واللامشروط مع نضالات رجال ونساء التعليم بقطاع التربية الوطنية من أجل الدفاع عن حقوقهم وصد كل الهجمات الرامية إلى تمرير نظام أساسي لا يخدم مصالحهم.
- رفضه إصدار أي نظام أساسي لا يخدم مصالح الموظفين الإداريين والتقنيين بقطاع التعليم العالي، مع مطالبة الوزارة بعقد لقاءات جدية مع نقابتنا لمناقشة مسودة النظام الأساسي والتعاطي بجدية في مناقشة مضامينه والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والانتقادات، وفتح حوارات جدية ومسؤولة حول باقي الملف المطالب للنقابة الوطنية للعاملين بالتعليم العالي.
- تعديل القانون 00.01 أو تغييره في أفق أعمال مبدأ تكافؤ الفرص عبر الرفع من تمثيلية الموظفين في المجالس وفتح المجال لموظفي القطاع من أجل تقلد المناصب العليا.

- مطالبته بإدراج مناصب العمداء والمديرين ونوابهم ورؤساء الأقسام والمصالح ضمن أطر الإشراف والتنسيق ضمن النظام الأساسي المرتقب لموظفي التعليم العالي.
- يستنكر الترامي على اختصاصات الموظف: تقلد بعض الأساتذة لمهام إدارية من صلب اختصاص الموظف بالجامعة.
- يستنكر التمييز الفئوي للوزارة الوصية في التعامل مع مكونين فاعلين داخل الجامعة المغربية: الأستاذ الجامعي والموظف الإداري الجامعي.
- استغرابه لغياب ميكانيزمات واضحة لتنزيل مبدأ المساءلة والمحاسبة بالجامعة المغربية.
- التنديد باستمرار نهج سياسة التماطل والتسويف في تسوية ملف الاقتطاعات المزدوجة والطبي النهائي لهذا الملف الذي عمر طويلا.
- التنصيص على مشاركة ممثلي الموظفين في لجان مباريات التوظيف والامتحانات المهنية و عمليات التقييم السنوي.
- رفع التضييق على الموظفين باسم الحفاظ على "السر المهني" وإعمال الحق في الولوج إلى المعلومة كمبدأ أساسي للحكامة الإدارية.
- مطالبة الوزارة الوصية تعميم مذكرة إعادة الانتشار على كافة المؤسسات الجامعية وإقرار نظام الحركة الانتقالية على الصعيد الوطني.
- استكمال تنزيل المنظم الإداري (الهيكلية الإدارية) بكل المؤسسات الجامعية، وصد الباب في وجه المسؤولين الراغبين في تكريس منط المحسوبية والزبونية وتصفية الحسابات في تعيين رؤساء الأقسام والمصالح.
- تعميم استفادة موظفي التعليم العالي من الدراسة بالمجان بالمسالك المفتوحة وفق التوقيت الميسر.
- دعوته الوزارة الوصية تسريع فتح باب الترشيحات لتقلد مناصب رؤساء المؤسسات الجامعية التي تسير معظمها من طرف مسؤولين بالنيابة لمدة طويلة في غياب تام لرؤية واضحة و مشروع ناجح لتطوير هذه المؤسسات الجامعية.
- دعوة كل النقابات الوطنية العاملة بالقطاع إلى النضال الوحدوي كأسلوب للضغط من أجل الاستجابة لمطالب الموظفين الإداريين والتقنيين بالقطاع.

التوجه
الصفوف
لخوض



وأخيرا، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للعاملين بالتعليم العالي-الجامعة الوطنية للتعليم الديمقراطي - يدعو جميع مناضلات ومناضلي النقابة الوطنية للعاملين بالتعليم العالي لرص والالتفاف حول إطارهم العتيد والديمقراطي المكافح المناهض للفساد والريع النقابي، والاستعداد كافة النضالات والمعارك التي تراها مناسبة دفاعا عن كرامة نساء ورجال التعليم العالي .